

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٩٤٦

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاها ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المستدعي: مساعد النائب العام - عمان .

الموضوع: تعيين مرتع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤ رفع مساعد النائب العام - عمان أوراق هذه القضية إلى محكمتنا

طالباً تعيين المرجع المختص بالتحقيق فيها لصدر قرارين متافقين أوanca سير العدالة
وهما :

١ - بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ قرر مدعى عام الزرقاء في القضية رقم ٢٠١٤/١٢١٢ عدم

اختصاصه النظر في هذه القضية وإن مدعى عام الجنایات الكبرى هو المختص

بنظرها وقرر إحالة الأوراق .

٢ - بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٦ قرر مدعى عام الجنایات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٤/٤٥٠

عدم اختصاصه النظر في هذه القضية وإن مدعى عام الزرقاء هو المختص بنظرها

وقرر إحالة الأوراق .

٣ - أدى صدور القرارات المتافقين إلى وقف سير العدالة .

٤ - محكمتكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب بختامها تعيين المرجع المختص مبدياً أن مدعى عام الجنایات الكبرى هو المرجع المختص بنظر الدعوى موضوع الطلب .

الـ

بالتذكير والمداولة يتبيّن أن رئيس مركز أمن الحسن / مديرية محافظة الزرقاء وبكتابه رقم ٢٨٨/١٩ تاريخ ٩/٤/٢٠١٤ أحال المشتكى عليه مدعى عام الزرقاء بالتهم :

١- الشروع بالقتل بالنسبة للمشتكى عليه .

٢- سب الذات الإلهية .

٣- السب والشتم والتحفير .

بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٤ قرر مدعى عام الزرقاء اعتبار المشتكى عليه مشتكى عليه بجرائم الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات وحيث إن الجرم المسند للمشتكى عليه وعلى فرض الثبوت يخرج عن اختصاصه ويدخل ضمن اختصاص مدعى عام الجنایات الكبرى قرر إحالة أوراق القضية إلى مدعى عام الجنایات الكبرى حسب الاختصاص .

بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٤ وفي القضية التحقيقية رقم ٤٥٠ قرر مدعى عام محكمة الجنایات الكبرى عدم اختصاصه في التحقيق في هذه القضية وإحالتها إلى مدعى عام الزرقاء حسب الاختصاص .

ونظراً لصدور قرارات متناقضين أوقفا سير العدالة تقدم مساعد النائب العام - عمان بهذا الطلب لمحكمة استناداً لنص المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ومن الرجوع إلى أوراق الدعوى نجد إن الخلاف بين مدعى عام الزرقاء ومدعى عام الجنائيات الكبرى يدور حول الوصف القانوني للفعل الذي قام به المشتكى عليه على فرض الثبوت .

وفي ذلك نجد إن مدعى عام الزرقاء هو صاحب الولاية العامة في منطقة اختصاص المحكمة النظامية التابع لها وهو من أوكل إليه المشرع صلاحية التحقيق في الجرائم وتعقب مرتكبيها .

وإن اختصاص المدعى العام في المحاكم الخاصة هي اختصاصات استثنائية بمحض قوانين إنشاء تلك المحاكم وهي صلاحيات استثنائية ومنها مدعى عام محكمة الجنائيات .

وعليه فإنه يتوجب على مدعى عام الزرقاء التحقيق بكافة الدعاوى المحالة إليه وبعد استكمال التحقيق فإن وجد أنها تخرج عن اختصاصه وتدخل ضمن اختصاص مدعى عام محكمة خاصة يقرر عدم اختصاصه ويعيلها إلى المدعى العام المختص وإذا تعلق الأمر بمحكمة الجنائيات الكبرى يتوجب على مدعى عام المحكمة النظامية التقيد بأحكام المادة (٧) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى (انظر في ذلك قرار تمييز رقم ٢٠٠٩/١٢٠٠ و ٢٠١٠/٥٨٩ و ٢٠١٠/٨٧٤) .

وفي الحالة المعروضة يتبيّن أن الدعوى أحيلت من قبل مركز أمن الحسن / الزرقاء إلى مدعى عام الزرقاء وقرر عدم اختصاصه في استكمال التحقيق ودون أن يراعي ما ورد بالمادة (٧) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى فيكون قراره سابقاً لأوانه إذ كان عليه القيام باستكمال التحقيق في الدعوى وحصول المشتكى المصاب على تقرير طبي قطعي للوقوف على طبيعة الإصابة التي تعرض لها وفيما إذا كانت قد شكلت خطورة على حياته .

لذلك نقرر و عملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعين مدعى عام الزرقاء مرجعاً مختصاً للتحقيق في هذه الدعوى.

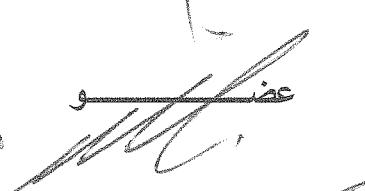
في هذه المرحلة على ضوء ما أشرنا إليه و اعتبار الإجراءات التي قام بها مدعى عام الجنایات الكبرى صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠١٤ م.

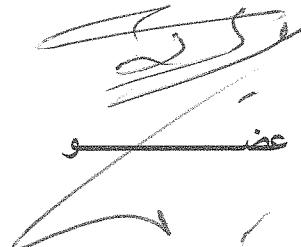
القاضي المترئس



عضو



عضو



رئيس الديوان



د. سامي العبد

lawpedia.jo